الدّيار

لبنانية - سياسية - مُستقلة الحقيقة في كل دار

٢٠٠٠ ل.ل. | 2000 L.L.

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١٠٨٩٠ – السبت ٢٤ آب ٢٠١٩ Samedi 24 Aout 2019 31 eme annee -N" 10890 www.addiyaronline.com ١٦ صفحة

كأس التحدي: اللقب اليوم بين السلام زغرتا والبرج

ص ٩

صراع المثلث الهجومي يهيمن على موقعة «أنفيلد» اليوم

ص ١٠

العجز ٦ مليارات و٤٠٠ مليون $ وارتفع ٣ مليارات $ خلال سنة
الدولة عاجزة عن تسديد العجز دون اتخاذ إجراءات جذرية
طلبات الوزراء برفع موازنتهم وطريقة صرفها هي المصيبة الكبرى

كتب المحلل المالي الخاص

قال مصدر مالي هام جداً ومطلع بخبرة كبيرة على الموازنات والعجز ومفاصل الدولة: ان الشباب أي الوزراء طلبوا موازنات كبيرة لوزاراتهم ويصرفون على هواهم واكثرية الوقت بالتراضي وان ما بين ٢٠٪ و٢٥٪ من ميزانيات الوزراء تذهب الى الأحزاب التي ينتمي اليها الوزراء والى الجهات السياسية من خلال تلزيمهم المشاريع بالتراضي.

وقال المصدر الكبير الملمّ بتفاصيل الدولة كلها ان المصيبة الكبرى هي ان الوزراء طالبوا بموازنات عالية وحصلوا عليها ولم يكن يجب على الحكومة الموافقة على ذلك، مع ان وزير المال بذل جهداً كبيراً، انما المشكلة هي ان بقية الوزراء طلبوا موازنات عالية، والظاهر انهم يحبون صرف الأموال ولا يسألون الا عن وزاراتهم دون السؤال عن موازنة الوزارات والدولة كلها.

وقال ان التصنيف الائتماني الذي يجري تحديده للبنان ليس مهماً وإن تم تخفيضه، فهو لا يؤثر في اقتصاد لبنان، وهي لعبة دولية وجهات ضد اقتصاد لبنان. وهذه الجهات معروفة، منها وكالة إعلامية كبرى دولية، ومنها أربعة مواقع مالية ضخمة في العالم، واحدة في لندن وثلاثة في نيويورك. والتصنيف الائتماني ليس مهماً بل المهم تخفيض الموازنة ٢٠٪ على الأقل الى ٢٥٪ كي تصبح الموازنة مقبولة بعجزها ويمكن اذاك الاستدانة بمبلغ العجز.

(تتمة المانشيت ص ١٦)

«ستاندار آند بورز» تحافظ على تصنيف لبنان وفيتش تُخفّضه... والسبب الرئيسي غياب الإصلاحات
التخبّط السياسي العامل الرئيسي الذي دفع فيتش إلى خفض تصنيف لبنان الذي يملك فترة سماح ٦ أشهر

بروفسور جاسم عجاقة

أصدرت وكالتا فيتش وستاندار آند بورز تحديثاً لتصنيف لبنان الائتماني. وفيما خفضت فيتش تصنيف لبنان الإئتماني من «B-» إلى «CCC+» حافظت ستاندار آند بورز على تصنيف لبنان عند «B-». ويظهر من خلال التقريرين أن التخبّط السياسي والتعطيل الحكومي يحمل المسؤولية الكبيرة في الوضع الحالي للبنان من خلال غياب الإصلاحات المالية والاقتصادية وعدم قدرة الحكومة على الالتزام بنسب العجز المُقرّة في الموازنات.

هذا الأمر يزيد من الضغط على مصرف لبنان وعلى نظام التمويل بالكامل بحكم أن ضعف مداخيل الدولة يجعلها تتموّل بشكل رئيسي من مصرف لبنان! وشكّل التباطؤ في إقرار الموازنة والتعطيل الحكومي على خلفية أحداث قبرشمون الأسباب الأساسية لضعف ثقة المستثمرين، مما دفع قسم منهم إلى سحب أمواله والقسم الآخر إلى تحويله إلى دولار.

وقالت الوكالتان أن قدرة مصرف لبنان على تمويل الدولة ما زالت جيدة، إلا أنها تُنهك مصرف لبنان، وبالتالي وبغياب إصلاحات هيكلية من قبل الحكومة، لن يكون هناك من قدرة على الاستمرار على هذا النموذج.

■ تخفيض تصنيف فيتش ■

خفّضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني علامة لبنان من «B-» إلى «CCC+». وعلّلت الوكالة هذا التخفيض بالضغط المرتفع على نظام تمويل لبنان مع ارتفاع المخاطر التي تضغط على خدمة الدين العام. أيضا هناك ضغط سلبي على الودائع المصرفية وعلى احتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية والتعلّق المتزايد بالهندسات المالية والتي تهدف إلى جذب رؤوس الأموال مما يدلّ على زيادة الضغط على التمويل. وتعتبر الوكالة أن الحكومة اللبنانية تتموّل بشكل رئيسي من

(تتمة خبر ستاندار آند بورز ص ١٦)

خبراء اقتصاديون اقترحوا على الرئيس عون رفع سعر الدولار الى ٣ آلاف ليرة
حاكم مصرف لبنان رياض سلامة رفض كلياً هذا الاقتراح

قال احد اعضاء الفريق الاقتصادي الذي اجتمع مع الرئيس ميشال عون في بيت الدين لإيجاد حلول للوضعين المالي والاقتصادي انهم قدموا اقتراحاً للرئيس ميشال عون برفع سعر الدولار من ١٥٠٠ ليرة الى ٣ آلاف ليرة، لكن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة رفض قطعياً هذه الفكرة، وقال «انها ستكون خراباً على الاقتصاد اللبناني».

خطاب جعجع سيكون معارضاً

في ذكرى شهداء القوات اللبنانية الذي يقام سنوياً في الأول من ايلول، يلقي قائد القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع خطاباً سيضمنه قضية ازاحة مرشح القوات اللبنانية من المجلس الدستوري، بعد ان كان الدكتور جعجع حصل على ضمانات عالية بأنه سيتم انتخاب مرشح القوات اللبنانية في المجلس الدستوري، لكن التسوية قضت بإبعاد مرشح القوات والمجيء بغيره، وهذا ما دفع قائد القوات اللبنانية الى تغيير فقرات من خطابه وتضمينه اجزاء معارضة لما يجري على صعيد الدولة والحكومة منطلقاً من حملة الوزير قيومجيان الذي يمثل القوات اللبنانية في الحكومة والذي قال ان لا اخلاقيات في السياسة.

ماكرون على خط حرائق «الامازون» تداعيات على بيئة الارض

اعتبر الرئيس البرازيلي، جاير بولسونارو، أن نظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، يملك «عقلية استعمارية» لحضه قمة مجموعة السبع التي تنعقد في فرنسا على تناول قضية حرائق الغابات في غابات الأمازون.

وكتب بولسونارو على تويتر «اقتراح الرئيس الفرنسي بأن تتم مناقشة قضية الأمازون خلال قمة مجموعة السبع بدون مشاركة دول المنطقة تستحضر عقلية استعمارية لا مكان لها في القرن الحادي

(التتمة ص ١٣)

أردوغان إلى روسيا الثلثاء بعد التطورات الأخيرة في سوريا

دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN) سيجري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زيارة إلى العاصمة الروسية، موسكو، في ٢٧ آب الجاري، بعد أن أجرى اتصالا، الجمعة، بنظيره الروسي، فلاديمير بوتين، وفقا لوكالة الأناضول

(التتمة ص ١٢)

الخطة الاقتصادية: ورقة الحريري مجددا تخفيض الرواتب ورفع الضريبة على البنزين

كتب محمد بلوط

ما هي خطّة الحكومة المقبلة لمواجهة الازمة الاقتصادية والمالية، وما هي طبيعة الاجراءات «الصعبة والموجعة» التي اخذ المسؤولون يتحدثون عنها مؤخرا.

حتى الآن لم تتبلور عناصر هذه الخطة، كما يقول مصدر وزاري مطلع، لكن هناك تركيزا على استكمال ما بدأناه في موازنة العام ٢٠١٩ خصوصا بالنسبة للعمل على زيادة تخفيض العجز في الموازنة المقبلة.

ووفقا للمعلومات المتوافرة، فإن أهل الحكم والحكومة لم يتفقوا بعد على تفاصيل عناصر هذه الخطة، حيث يركز الرئيس عون على عقد اجتماعات واستشارة الخبراء والمعنيين

(تتمة خبر الخطة الاقتصادية ص ١٢)

مقتل مجندة اسرائيلية واصابة اثنين بعبوة ناسفة

مكان تنفيذ العملية

قتلت مجندة اسرائيلية واصيب والدها وشقيقها جراء انفجار عبوة ناسفة في مستوطنة دوليف بالقرب من مدينة رام الله الفلسطينية.

وأفادت القناة العبرية الـ«١٣»، صباح امس، بأن مستوطنة قتلت واصيب والدها وشقيقها بجروح خطرة، وتم نقلهم بطائرة هليكوبتر إسرائيلية إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وأوردت القناة العبرية أن المصابين هما رجل (٤٦ عاما) أصيب بجروح متوسطة إلى صعبة، وشاب (٢١ عاما) أصيب إصابة خطيرة، فيما توفيت الفتاة.

ونشر المعلق العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، يوآف زيتون، تغريدة له على حسابه الرسمي على

(تتمة الخبر الفلسطيني ص ١٣)

الرئيس الفرنسي التقى ظريف قبل القمة الصناعية
واشنطن: سنعاقب كل من يساعد الناقلة الايرانية

التقى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في قصر الإليزيه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الذي يزور فرنسا من ضمن جولة أوروبية يبحث خلالها تطورات الاتفاق النووي الإيراني.

ويأتي اللقاء قبيل انعقاد قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى،

(التتمة ص ١٣)

موسى الصدر... أرواحنا تحلق في سماء ملكوتك

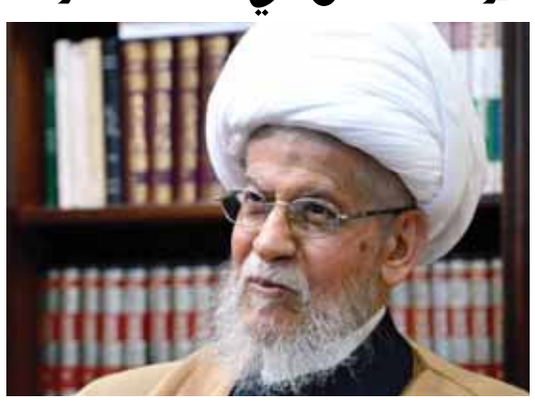

سماحة العلامة الشيخ عفيف النابلسي

في ستينات القرن الماضي أطلّ علينا نجم ساقته يد العناية الإلهية إلينا.هو الإمام السيد موسى الصدر، يحمل معه كل ما للإنسان المعذب من أمنيات، وكل ما للإنسان المؤمن من أمل عظيم بالله، وكل ما للإنسان اللبناني من تطلعات في الأمن والاستقرار والازدهار والقوة والمنعة في وجه الأعداء.

جاء فاكتشفنا معه المسيح ومحمد عليهما الصلاة والسلام، في إيمانهما وصبرهما وجمالهما وصلابتهما.

جاء مسكناً للأوجاع، معانداً للفاسدين، ملهماً للمناضلين، أنيساً للمحرومين، رفيقاً للأحرار. الأحرار الذين يريدون العيش بكرامة. الأحرار الذين لا يهابون الظالمين والمعتدين والمفسدين. الأحرار الذين لا يستكينون للواقع السيىء بل يواجهونه ويقاتلون من أجل تغييره قتال الأبطال.

من أعماق معاناته كان يتحرك ليؤسس حياة كريمة للناس، من أعماق وحدته كان يسير مصححاً كل الأخطاء والانحرافات السياسية والأخلاقية، من أعماق إيمانه كان يبّشر بالخير والمحبة والتسامح والعيش الواحد.

يمتىء غضباً عندما يتعرض الوطن للمخاطر، ويمتلىء حباً عندما تتعافى قيم المواطنين بالتعاون والصلاح. في كل مراحل حياته ظلّ هذا الإمام ذلك الثائر الذي جعل من الثورة قضية الحق، وقضية العدالة، وقضية الدفاع عن المحرومين، والمنكسرة قلوبهم في أصقاع الوطن وأطرافه .

عكس بخطاباته ومواقفه أدق ما يعتري لبنان من مشاكل وأزمات وقدّم الحلول بشعلة من لحب وشرارة من وعي ومعرفة وحكمة.

أراد لبنان وطناً لجميع بنيه، وأراد للناس أن يعيشوا بشعور صادق فيدافعوا عن حريتهم وسيادتهم واستقلالهم بروح المسؤولية والاعتزاز .

أراد لبنان بلد العيش الواحد، بلد المقاومة في وجه الكيان الغاصب، بلد يجتمع فيه وحي السماء وإبداع الإنسان لصناعة الخير والسلام.

اليوم نستعيد في ذكراه كفاحاً ثائراً، مقاومة صادقة، نضالاً شريفاً، عنفواناً مخلصاً. رغم رطوبة سجننا الكبير، وظلمة واقعنا الداخلي، فإن أفضل الأوقات عندما نستعيد ملامحك الشامخة فنشمخ، ووفاءك الجميل فنكبر، وحبّك العظيم فتحلق أرواحنا في سماء ملكوتك.

العجز ٦ مليارات و٤٠٠ مليون $ وارتفع ٣ مليارات $ خلال سنة
الدولة عاجزة عن تسديد العجز دون اتخاذ إجراءات جذرية
طلبات الوزراء برفع موازنتهم وطريقة صرفها هي المصيبة الكبرى

(تتمة المانشيت)

وقال ان الذين حكموا في الماضي من سنة ١٩٩١ حتى اليوم هم المسؤولون عن استدانة لبنان ٨٦ مليار دولار ومسؤولون عن الوضع الاقتصادي الصعب سواء من عهد الرئيس الهراوي الى عهد الرئيس لحود مع فريقه، الى عهد الرئيس ميشال سليمان، الى الفراغ الرئاسي، الى حكومة السنيورة لمدة ٤ سنوات، والان مرور ٣ سنوات من عهد الرئيس ميشال عون دون استباق الأمور لكي لا نصل الى درجة الصفر كما اصبحنا الان.

أضاف المصدر الشهير الملم بكل أمور الدولة، ان المعارضين حالياً بشدة هم مسؤولون عن ايصال البلاد الى هذه الحالة ورفع ميزانية عدة وزارات هامة، كما ان عجز الكهرباء منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٩ رفع الدين العام بشكل كبير ورهيب. كذلك استغلال الجهات السياسية والاحزاب المطالب الشعبية بتنفيذ سلسلة الرتب والرواتب فوراً أدت الى زيادة العجز، وماذا نفعل في بلد يحب فيه الوزراء الصرف دون حسابات في وزاراتهم وينفذون أكثرية المشاريع بالتراضي.

اضاف المصدر:

١- يجب اقتطاع جزء من سلسلة الرتب والرواتب بنسبة ٢٠٪ لمدة سنتين.

٢ - رفع الضريبة على سعر صفيحة البنزين ٦٠٠٠ ليرة وليس كما يقول الرئيس بري ان البنزين يولع الأرض.

٣ - ضرب الفساد بخاصة في مجال التهرب الجمركي، سواء في مرفأ بيروت او مطار بيروت حيث لا تصرح المؤسسات بربحها الحقيقي ويخسر لبنان هنا حوالى مليار و٤٠٠ مليون دولار.

٤ - إقرار الضريبة التصاعدية اذ لا يجوز لمحل تجاري ان يدفع ضريبة ١٠٪ مثلما يدفع أصحاب الأموال الكبرى، بل يجب ان تكون ضريبتهم تصل الى ٣٠٪ مثل الدول المتقدمة، أي الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، المانيا، روسيا، الصين وحتى مجموعة اغنى ٢٠ دولة في العالم، وهذا يؤدي الى مدخول يصل الى مليارين و٣٠٠ مليون دولار، لكن طبقة الأثرياء والأغنياء ومسؤولين من نواب ووزراء ومديرين عامين وغيرهم لم يقبلوا الضريبة التصاعدية في الحكومة وبخاصة المجلس النيابي.

من دون هذه الاجراءات الجذرية لا يمكن انقاذ الوضع في لبنان. وقال المصدر: لن تستطيع الحكومة تأمين عجز ٦ مليارات دولار بل ستستدين وترتفع الديون العامة، ومعها ترتفع الفائدة على الدين العام الجديد، وهكذا سيزداد العجز، الذي ارتفع بنسبة ٣ مليارات دولار في السنة الواحدة أي من ١-١-٢٠١٨ حتى بداية عام ٢٠١٩.

ودعا الى مراجعة الموازنة قبل اجتياز الخط الأحمر والسير بها كما هي، او فرض رسوم مباشرة فوراً على الجمارك والبضائع وسعر البنزين وقانون الضريبة التصاعدية، على ان يجتمع مجلس النواب بسرعة كبرى، وتقدم الحكومة هذه القوانين، ويمكن إقرارها خلال ١٥ يوماً. وختم قوله قائلاً: عند سؤاله ماذا سيحصل هل من تقدم او افلاس فأجاب: «لن يحصل تقدم والافلاس بعيد جداً وغير وارد بينما اذا تم اعتماد الإجراءات الجذرية والاساسية يمكن تخفيض العجز ٤ مليارات ويصبح مليارَي دولار فقط، شرط ان تظهر الحكومة الثقة للشعب اللبناني بأنه هناك سرقات، خصوصاً انه من ١٩٩٢ حتى هذه الساعة فإن رؤساء ووزراء ونواباً سابقين وحاليين ومراكز نفوذ سيطروا على اكثر من ١٩٠ مليار دولار من أموال الدولة طوال ٣٠ سنة، ومن دون فرض ضريبة تصاعدية عليهم لجلب حوالى ٣ مليارات على الأقل لا يمكن انقاذ اقتصاد لبنان بل سنبقى دون تقدم اقتصادي. اما الكلام عن الإفلاس فهو ابتزاز وتهديد وليس في محله ولبنان لديه قدرة اقتصادية ان يستمر كما هو لكن دون تقدم ولا تراجع بل تبقى الحالة كما هي.

«ستاندار آند بورز» تحافظ على تصنيف لبنان وفيتش تُخفّضه... والسبب الرئيسي غياب الإصلاحات
التخبّط السياسي العامل الرئيسي الذي دفع فيتش إلى خفض تصنيف لبنان الذي يملك فترة سماح ٦ أشهر
مواجهة التصنيف تبدأ بإستعادة الثقة الدوليّة إقتصاديًا وماليًا و٤ تحدّيات أساسية تُواجه الحكومة

(تتمة خبر ستاندار آند بورز)

المصرف المركزي في السوق الداخلي وسوق اليوروبوندز.

وتُضيف فيتش أنه على الرغم من الإجراءات المُتخذة حديثا من قبل الحكومة، إلا أنها تفتقد خطّة تطبيق ذات مصداقية لتأمين استقرار الدين العام!

وأضافت فيتش أن لبنان بحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويل العجز في الموازنة وفي الميزان الجاري. وقدّرت هذه الحاجة بـ ٢٤٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٩، في حين أن إجمالي الودائع في المصارف التجارية انخفض من حزيران ٢٠١٨ وحتى حزيران ٢٠١٩. وارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة ٣,٦٪ في حزيران ٢٠١٩ بسبب تحويل قسم من الودائع بالليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي في اقتصاد تبلغ نسبة الدولرة فيه ٧١,٥٪! أما في ما يخص ودائع غير المقيمين، فقد بلغت ٥,٨٪ في تموز بفضل الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان، إلا أنها تنخفض إلى ٣٪ إذا ما حسمنا منها الفوائد.

وتُضيف فيتش أنه تقليديا الودائع تنجذب إلى لبنان نظرا إلى المصداقية الكبيرة لسعر الصرف الثابت، حرية تنقل رؤوس الأموال والفوائد على الودائع. وتعزو فيتش ضعف الثقة في هذا الأمر حاليا إلى عدم الثبات السياسي وعدم فعالية الحكومات المُتعاقبة، والتآكل في النمو الاقتصادي والمخاطر الجيوسياسية خصوصًا الصراع بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران (وحزب الله) كما وضعف العلاقات مع دول الخليج.

وذكّرت فيتش أنه في كانون الثاني الماضي، صرّح وزير المال عن إمكانية إعادة هيكلة الدين العام للتخفيف من خدمة الدين العام. هذا التصريح تمّ سحبه لاحقا وبقيت مخاوف المودعين. وزاد الطين بلّة التباطؤ في إقرار الموازنة والتعطيل الأخير!!

وتوقّعت فيتش أن تدفع حاجة الدولة إلى تمويل عجز الميزان الجاري (٢٠٪ من الناتج المحلّي الإجمالي) إلى خفض إحتياط مصرف لبنان (باستثناء الذهب والأصول المالية في العملات الأخرى) إلى ٢٩ مليار دولار أميركي في نهاية العام الجاري. أما في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ فسيكون الانخفاض ٣ مليار دولار أميركي سنويا.

وتوقّعت فيتش أن يعمد مصرف لبنان إلى بيع قسم كبير من الـ ٣,٨ مليار دولار أميركي من الأصول الأجنبية الأخرى (باستثناء الـ ٢,٩ مليار دولار أميركي من سندات اليوروبوندز). وأشادت فيتش بالسياسة الاحترازية لمصرف لبنان من ناحية أن مُعظم الأصول الأجنبية هي أصول سائلة. وهذا الأمر يُخفف من التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف التجارية البالغة ٦٢ مليار دولار، مُحذّرة من سيناريو زيادة الطلب على الودائع.

■ ستاندارد آند بورز تُحافظ على تصنيف لبنان ■

«حافظت ستاندارد آند بورز على تصنيف لبنان الائتماني «B-»

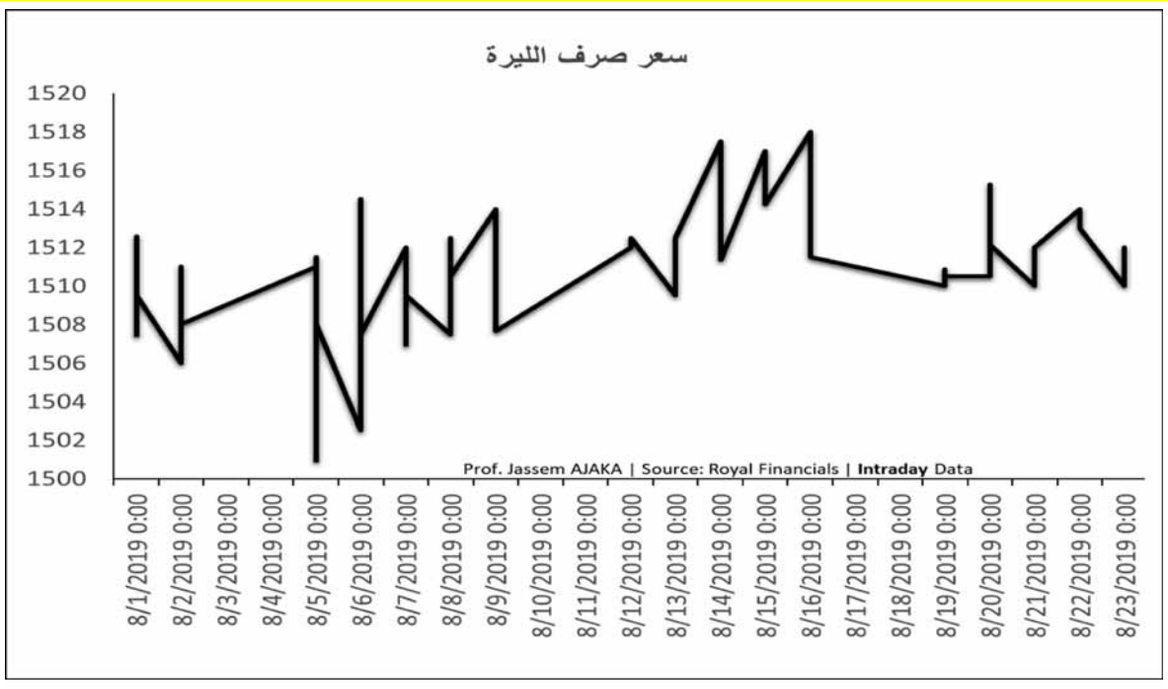

وعللت هذا الأمر بعدة عوامل، إلا أن أهم ما استنتجته هو أنه على الرغم من مواصلة احتياطيات النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان بالتراجع إلا أنها ستبقى كافية لتمويل حاجات الحكومة للاقتراض والعجز الخارجي للبلاد على مدار العام المقبل.

وقالت ستاندارد آند بورز أن ثقة المستثمرين في لبنان تراجعت بشكل كبير كما يُثبته خروج رؤوس الأموال من لبنان. وقالت ان المستثمرين غير المقيمين حذرون وسيبقون كذلك، إلا إذا تخطّت الحكومة الخلافات السياسية ووضعت إصلاحات هيكلية لخفض العجز في الموازنة وتحسين مناخ الأعمال.

■ بيان وزارة المال ■

أعلنت «وزارة المالية» في بيان أن «وكالة ستاندرد اند بورز اصدرت للتصنيف الائتماني تقريرها الدوري، وقررت على إبقاء تصنيف الدولة اللبنانية على ما هو (-B مع نظرة سلبية) خلافاً للتهويلات والتحليلات»، وأشارت الى أن «الوكالة بلّغت وزير المالية «علي حسن خليل» أن قرارها مستنداً الى نقطتين اساسيتين: بدء الإصلاحات الهيكلية في «المالية العامة» في موازنة ٢٠١٦ والتي ستستكمل بإصلاحات جديدة في موازنة ٢٠٢٠ وخاصةً في «الجمارك» والمشتريات ونظام التقاعد والتهرب الضريبي و«قطاع الكهرباء»، مما سيخفض عجز «الموازنة» برأيها تدريجياً إلى ٤,٨ في المئة من الناتج القومي في العام ٢٠٢٠. تتوقع الشركة استمرار «مصرف لبنان» في القدرة على الدفاع عن الليرة من خلال احتياطه. وأكدت الشركة أيضاً ضرورة تنفيذ الإصلاحات المرجوة بوتيرة سريعة وخلق الجو السياسي المناسب لتحريك العجلة الإقتصادية».

ولفتت الوزارة الى أنه «بالمقابل، اصدرت «وكالة فيتش» للتصنيف الإئتماني تقريرها الدوري أيضاً الذي قررت فيه خفض تصنيف «الدولة اللبنانية» مرتبة واحدة من «-B» إلى «CCC». وجاء هذا التصنيف نتيجة التحديات الناجمة عن ازدياد ضغط التمويل الخارجي من جراء انخفاض تدفق الودائع في «القطاع المصرفي» والبطء في تطبيق «خطة الكهرباء». والتقرير أشار الى أن الإجراءات التقشفية في موازنة ٢٠١٩ ملحوظة، ولكن هنالك تطلع إلى خطة طويلة الأمد للسيطرة على ارتفاع الدين كنسبة من الناتج القومي».

وأوضحت وزارة المال أن «التقرير لحظ العمل الجدي حول موازنة ٢٠٢٠ والتزام الدولة باقرارها في وقتها، ولكن تشكك الوكالة في التقلبات السياسية المتكررة التي قد تؤدي إلى التأخر في تنفيذ السياسات الاقتصادية المرجوة».

وأشارت إلى أن «هذا التصنيف هو تذكير للبنان أن عمل «الحكومة» ليس ترفاً بل ضرورة قصوى في المرحلة القادمة، بما يتضمن من أهمية مناقشة موازنة ٢٠٢٠ وإحالتها إلى «مجلس النواب»، الإسراع في تنفيذ خطة الكهرباء، مكافحة التهرب الضريبي وإطلاق العجلة الاقتصادية من خلال مقررات «البيان الوزاري». وشددت على أن «هذين التصنيفين هما تذكيرٌ بأهمية تخفيض «العجز» وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي بدأنا بها وسنزيد وتيرتها في موازنة ٢٠٢٠ وما بعد، وكتذكير أن لبنان لديه القدرة على تجاوز الصعاب فيجب عدم التراخي للحظة واحدة».

■ مواجهة التصنيف الائتماني ■

خفض تصنيف لبنان الائتماني اليوم من قبل فيتش، يزيد الضغط على الحكومة اللبنانية التي لم تعد تملك هامشاً مالياً وزمنياً لتطبيق الإصلاحات المالية «الإقتصادية» الإدارية بحكم أن أي إصلاح يحتاج إلى وقت ليُعطي مفعوله على الأرض.

وبغض النظر عن نتائج التصنيف، يستطيع لبنان مواجهة هذا التصنيف على الآمد القصير من خلال مواجهة أربعة تحدّيات:

التحدّي الأول «ويتمثّل باستعادة ثقة المجتمع الدولي بالحكومة اللبنانية (على الصعيد المالي والاقتصادي) من خلال إقرار موازنة العام ٢٠٢٠ في المهل الدستورية والالتزام بتطبيق موازنة العام ٢٠١٩ بحذافيرها. فهذه الثقة تمّ فقدانها على اثر تطبيق موازنة العام ٢٠١٨ والتي كان العجز المتوقّع فيها ٤,٨ مليار دولار أميركي، فإذ بالمحقق يفوق الـ ٦,٢ مليار دولار أميركي.

التحدّي الثاني «يتمثّل باستعادة السيطرة على ميزان المدفوعات من خلال السيطرة على الميزان التجاري. فقد تخطّى عجز ميزان المدفوعات الـ ٥ مليارات دولار أميركي في الأشهر الستة من العام الحالي والاستمرار على هذا النحو سيؤدّي إلى الهلاك. من هنا أهمية خفض الاستيراد من خلال تطبيق دقيق للرسم الجمركي على البضائع المستوردة ومنع التهريب الجمركي.

التحدّي الثالث «ويتمثّل باستعادة ثقة المستثمرين وجذب الاستثمارات. فلبنان شبه محروم من الاستثمارات منذ فترة طويلة (٢٠١١)، وبالتالي فإن جذب استثمارات سيدر واستثمارات أجنبية مباشرة إلى لبنان سيكون تحدياً كبيراً للحكومة ويفرض عدداً من الخطوات على رأسها استقلالية القضاء وتحسين مناخ الأعمال ومشاريع البنى التحتية ومحاربة الفساد.

التحدّي الرابع «ويتمثّل باستعادة ثقة المُستهلك بالإنتاج المحلّي. وهذا الأمر يفرض عدداً من الخطوات السريعة التي تسمح بإنعاش الشركات وتحفيز سوق العمل وتسمح برفع الناتج المحلّي الإجمالي الى المستوى نفسه من الاستهلاك عبر تحويله من الخارج إلى الداخل.

هذه الخطوات، إذا ما تمّ أخذها بالإضافة إلى ورقة بعبدا المالية والاقتصادية، كفيلة بعبور لبنان إلى برّ الأمان واستعادة تصنيف لبنان في العام ٢٠٠٩. جلّ ما هو مطلوب التهدئة السياسية وتفضيل المصلحة العامّة على المصالح الخاصة.

■ الليرة مُستقرّة ■

على صعيد آخر، عدل قسم كبير من مكاتب الصيرفة وتحويل الأموال عن بيع الدولار، وأغلب الاحتمالات تخوفا من التبعات القانونية التي نشرناها في عدد البارحة من جريدة الديار. كما أعلنت نقابة الصيارفة الإضراب المفتوح بسبب تحويلها إلى كبش محرقة.

في المقابل، يُحافظ سعر صرف الليرة في التبادل بين المصارف على مستواه مع تداول داخل الهامش الرسمي المفروض من قبل مصرف لبنان. الجدير ذكره أن الحكم الأكبر لتداول الدولار مقابل الليرة اللبنانية يتمّ بين المصارف.

على طريق الديار

طريق الديار وازمة النفايات الخطرة

منذ ٦ الى ٧ سنوات تقريبا، تم الغاء شركة سوكلين، ولم تقم الحكومات المتعاقبة بالتحضير لبديل لإيجاد مصانع خاصة لتدوير النفايات وحل هذه المشكلة، وبقيت الامور سائبة حتى وصل لبنان ما بعد ٦ الى ٧ سنوات الى ازمة بيئية كبيرة وترمى النفايات على الشاطئ اللبناني الذي كان من اجمل الشواطئ على البحر الابيض المتوسط. اما الجبال التي كانت تعد ايضا من اجمل الجبال، فتتم فيها اقامة المطامر، بالاضافة الى رمي النفايات في الاودية والسهول بحجم ٥٠ الف طن، وهي نفايات المنازل، بالاضافة الى النفايات الخطرة كنفايات المستشفيات والمعامل والمختبرات والمصانع.

والان يتم حل الموضوع بطريقة عشوائية عبر استملاك اراض وتحويلها الى مطامر دون اي دراسات بيئية. ولو كانت دولتنا تفكر بشكل حديث لحل موضوع النفايات لكانت قامت ببناء المعامل. فمعمل النفايات عالميا سعره ٣٥٠ مليون دولار، وهو يستطيع معالجة ٤٠ طن نفايات. وبما ان حجم النفايات في لبنان يصل الى ٥٠ الف طن فإنه يمكن شراء معملين بسعر ٧٠٠ مليون دولار، مع العلم ان الشركات التي تقوم ببناء المعامل مستعدة للتقسيط ما بين ٥ الى ١٠ سنوات مع صيانة هذه المعامل.

ماذا نقول في ظل دولة متخلفة وليست حديثة؟ وهي لا تنظر الى شاشات الكومبيوترات لترى الشركات العالمية وكيف يتم حلّ ملفات النفايات. وها هي قبرص افضل منا، فقد اشترت معمل نفايات المانياً يقوم بتدوير ٨٠ الف طن من النفايات ولا يترك اي اثر سلبي في البلاد ويبقى شاطئها من انظف الشواطئ في العالم وكذلك سواحلها، ويأتيها سنويا ٧ ملايين سائح، فلماذا لا نفعل في لبنان مثلما تفعل قبرص؟ والسبب يعود الى تخلف المسؤولين الذين تداولوا على السلطة منذ ٢٥ سنة وحتى الان.

«الديار»

رئيس التحرير
رضوان الذيب

- مديرة الاخبار الداخلية والمحلية والعامة نجوى مارون
- مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
- مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح
- مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
- مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
- رئيس القسم الفني وجيه علي
- المدير المالي عماد معلوف
- المدير المسؤول دوللي بشعلاني
- الموقع الالكتروني رجا المهتار - هشام زين الدين
- مسؤول العلاقات العامة مازن الرماح

بلغ عدد الزوار على موقع الديار الالكتروني (Internet) في ٣٠-٨-٢٠١٩
٦٣٣٢٥ زائر.

طبع من الديار في ٢٢-٣-٢٠١٩ ١١١٤٥
بيع من الديار في ٢٢-٣-٢٠١٩ ٦١٤٦
هاتف: ٢-١-٩٢٣٨٣٠/٠٥-٨١١٧٨٥/٠٣ - فاكس: ٩٢٣٧٧٣/٠٥
الاعلانات: ٩٢٣٧٧٠-٩٢٣٧٦٧-٩٢٣٧٦٨-٩٢٣٧٧٦/٠٥ - فاكس: ٩٢٣٧٧١/٠٥
info@addiyaronline.com